الجهود الدولية في إطار الحماية القانونية للبيئة

Efforts international in the frame protection legal for the environment

مومن أمين أستاذ محاضر قسم ب كلية الحقوق جامعة معسكر، amine.moumen@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/03 تاريخ القبول: 2022/12/25 تاريخ النشر: 2023/01/25

ملخص:

لقد تبلور اهتمام المجتمع الدولي بحماية البيئة وذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات وإبرام عدة اتفاقيات دولية، التي كان لها الأثر في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي، وذلك في إطار توفير الحماية القانونية للبيئة من كل المخاطر التي تهددها، باعتبار أن البيئة حق أساسي من حقوق الإنسان وأنها تشكل إحدى ركائز التنمية المستدامة، فالمحافظة على المجال البيئي بكل عناصره الحيوية واجب دولي على عاتق أفراد المجتمع الدولي وذلك من خلال التشجيع على الاقتصاد الأخضر، وهذا لتقليل من الآثار السلبية لظاهرة "التغير المناخي" التي أصبحت تعرقل الجهود الدولية في مجال حماية البيئة وهذا لغياب التفاهم بين الدول المتقدمة والنامية.

ولهذا تم معالجة هذا الموضوع من خلال محورين، ففي المحور الأول تم التطرق إلى المؤتمرات الدولية لحماية البيئة برعاية الأمم المتحدة، أما المحور الثاني فتمت دراسة الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: الجهود – الدولية – الحماية – القانونية – البيئة

Abstract:

I have crystallization interest the society international protect the environment and that from during a necklace many from conferences and conclusion several agreements international, that it was to her effect in development rules of law international environmental, and that in framework to provide protection legal for the environment from all risks that threaten

her, considering that the environment right Basic from rightsthe human and it form one pillars development sustainable, the province on me the field environmental all its elements vitality duty international on my shoulders individuals the society international and that from during encouragement on me economy green, and this is to reduce from effects negativity for a phenomenon the change climate that become obstructed efforts international in field protection environment and this is for absence understanding between countries advanced and developing.

That's why it was completed to treat this subject from during two axes, in the axis the first it was completed broaching conferences international to protect the environment sponsored by of the nations united, as for axis second she died study conventions international concluded in the field protection environment

Keywords: efforts - international - protection - legal - the environment.

* أمين مومن

1.مقدمة:

لقد حظي موضوع البيئة باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان باهتمام المجتمع الدولي فسرعان ما تبلور الوعي الإنساني البيئي الذي أدرك أهمية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة، ولهذا اتجهت معظم الدول إلى التأكيد على وضع الآليات وسن التشريعات التي من شأنها تحقيق الحماية القانونية للبيئة، التي أصبحت لها قيمة إنسانية خصوصا مع زيادة ظاهرة التلوث بمختلف أنواعه مما أدى إلى تزايد حدة المشاكل البيئية وتعقدها لاسيما ما افرزه التطور الصناعي والتكنولوجي من أضرار جسيمة مست البيئة وباتت تهدد حياة الإنسان، وتنذر بوقوع العديد من الكوارث البيئية في الحاضر والمستقبل.

ذلك أن مخاطر التلوث والآثار المترتبة عنها لم تبدأ إلا بعد التقدم العلمي والتقني الذي كشف ما لهذا التلوث من آثار سلبية على الوسط البيئي، هذا بالإضافة إلى تنامي رغبة الدول في الحصول على الأسلحة النووية والكيميائية التي تعتبر أحد الأسباب المهددة للبيئة.

ففي الدول الأكثر تصنيعا الاهتمام بقضايا البيئة نتيجة الأعراض الجانبية للتطور العلمي والتكنولوجي المستعمل في عمليات التنمية والاستخدام المفرط للعناصر الطبيعية والهادف إلى تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي، أما في الدول النامية الأقل تصنيعا فهي تعاني من مشاكل بيئية مرتبطة بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة.[1]

مما نتج عنه ما يسمى بظاهرة "التغير المناخي" التي أصبحت قضية تشغل الرأي العام الدولي في عصرنا الحالي، و تهدد النظام البيئي في العالم كله، بحيث تشير التقارير الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية أن الانبعاثات الغازية التي تفرزها المصانع في الدول المتقدمة، تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الاحتباس الحراري، ولهذا وجب على هاته الدول أن تتحمل مسؤولياتها في تقليل منها ومساعدة الدول النامية على مواجهة التحديات البيئية الناتجة عن التغير المناخي، بالإضافة إلى استخدام الطاقات النظيفة الصديقة للبيئة كالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، وهذا كله يدخل في إطار ما يسمى "بالاقتصاد الأخضر" الذي أصبح ضرورة ملحة لما له من خصائص تحافظ على البيئة و التنوع البيولوجي.

وبناء على هذا فقد أصبح التعاون الدولي في موضوع البيئة أمرا حتميا، ولهذا اتجه المجتمع الدولي بجميع أشخاصه إلى الحرص على سلامة البيئة، وتجريم كل الأفعال التي من شأنها المساس بسلامة النظام البيئي، وسبيل تحقيق ذلك لا يكون إلا بتفعيل أحكام المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية بمختلف جوانبها ونظرياتها التي حاولت جميعها إلى إيجاد حل للأضرار البيئية وحصرها إلى أقصى حد ممكن.[2]

ولهذا فقد تعددت الجهود الدولية الرامية إلى حماية البيئة، و ذلك من خلال عقد العديد من المؤتمرات الدولية برعاية من الأمم المتحدة، و لقد نتج عنها العديد من الإعلانات و المبادئ وخطط

[1] أحمد عبد الكريم سلامة،1997، ص03.

[2] الحاجة وافي، السنة الجامعية 2018-2019، ص 05.

وبرامج العمل، التي شكلت حجر الزاوية للقانون الدولي لحماية البيئة، بل ساهمت في تطوير قواعد القانون البيئي على المستوى الوطني للدول، و إلى جانب هذه المؤتمرات، فقد صدرت عدة اتفاقيات دولية شكلت جانب آخر لتحقيق الحماية القانونية للبيئة، هذا ما شكل اطارا عاما للمجهود الدولي الرامي إلى وضع اتفاقيات و إعلانات وقوانين من شأنها إيجاد الحلول للمشاكل البيئية التي تعاني منها جل المجتمعات.

وبناء عليه ستكون الإشكالية التي يتمحور حولها موضوع البحث تتمثل فيما يلي:

هل استطاعت جهود المجتمع الدولي في توفير الحماية القانونية للبيئة؟وهل ساهمت هاته الجهود في إيجاد الحلول والآليات اللازمة لتحقيق هاته الحماية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم خطة البحث إلى محورين، ففي الأول تم التطرق إلى: المؤتمرات الدولية لحماية البيئة برعاية الأمم المتحدة، أما في المحور الثاني تم دراسة الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية البيئة.

2.المحور الأول: المؤتمرات الدولية لحماية البيئة برعاية الأمم المتحدة

لقد عقدت الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة سلسلة من المؤتمرات الدولية ذات أهمية خاصة حيث تعتبر هذه المؤتمرات الفضاءات التي تقوم المنظمة الأممية بمناقشة المشاكل البيئية، ومحاولة إيجاد الحلول، وتمرير الرسائل حول الوضعية الخطيرة للبيئة.

وهذا انطلاقا من المسؤولية الأخلاقية والموضوعية وما هو متوقع من دور تقوم به الأمم المتحدة إزاء مخاطر البيئة، فقررت عقد يوم عالمي للبيئة سنة 1968، ومن المعلوم أنه حري استخدام مصطلح البيئة لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم عام 1972 بدلا من الوسط البشري الذي استخدم في مرحلة الإعداد لهذا المؤتمر.[1]

فلقد أسهمت المؤتمرات الدولية في وضع العديد من القواعد القانونية التي شكلت اللبنة الأولى في مسار قانون الدولي البيئي الذي يعد أحد فروع القانون الدولي.

[1] صباح العشاوي، 2010، ص 89.

وبناء عليه حيث تشكل المصادر والنصوص التي تكفل حماية البيئة في مجملها القانون الدولي البيئي الذي أسهمت الأمم المتحدة في نشأة قواعده وتطويرها وتبصير المجموعة الدولية بضرورة التكفل بحماية البيئة من المخاطر التي يسببها التلوث وانعكاساته.[1]

فمن المؤتمرات الدولية التي انعقدت تحت مظلة الأمم المتحدة تعنى بالبيئة، نجد أولا مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية لعام 1972 الذي يعد بمثابة الانطلاقة الفعلية لعولمة التفكير البيئي، كما نجد ثانيا مؤتمر ريو لعام 1992، بالإضافة إلى مؤتمر العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ لسنة 2002 ومؤتمر الأمم المتحدة ريو +20.

1.2 مؤتمر ستوكهولم لعام 1972:

انعقد هذا المؤتمر في شهر جوان عام 1972، حيث صدر عن هذا المؤتمر الإعلان الدولي الأول حول البيئة الإنسانية الذي يعتبر بمثابة العمل التقنيني الأول في مجال القانون الدولي، لكونه يحتوي على مجموعة من المبادئ الكافية لتنظيم العلاقة في مجال البيئة، بل يراه البعض بمثابة أحد مصادر القانون الدولي البيئي بالرغم من صفته غير إلزامية، وبهذا يعتبر إعلان ستوكهولم بمثابة الميلاد الحقيقي لاهتمام العالم بالبيئة إذ انتقل إلى الخطوات العملية وناقش الأخطار المحدقة بالبيئة الإنسانية.[2]

حيث تمخض عن هذا المؤتمر 26 مبدأ و 109 توصية، كانت ولا تزال الأساس و السند الذي انطلقت منه كافة البحوث والقوانين والتدابير لحماية البيئة، ثم توالت المؤتمرات سواء على مستوى الدولي في الأمم المتحدة، أو على مستوى الدول في كافة الشؤون وجوانب الحماية القانونية للبيئة.[3]

وأهم ما يميز مؤتمر ستوكهولم هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة كما تضمن ذلك إحداث ما يسمى ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليونيب" الذي دعم الشراكة الشمولية والشراكة البيئية، كما ساهم "اليونيب" في وضع برامج طموحة منها اعتماد مخطط عمل من أجل المتوسط، وتأسيس اللجنة العالمية

[1] ليلى الحنابي، 2014، ص 45.

[2] صباح العشاوي، المرجع السابق، ص 93.

[3] الجيلالي عبد السلام أرحومة، 2000، ص 110.

للبيئة والتنمية وغيرها من البرامج التي وضعت قصد تنسيق وتقييم وتدبير القضايا البيئية العالميةوهناك من اقترح تحويل "اليونيب" إلى منظمة عالمية للبيئة.[1]

ولهذا فقد عبر مؤتمر ستوكهولم عن قيمة اجتماعية جديدة جديرة بالاحترام في إطار القانون الدولي البيئي، وقد عمل الإعلان على تحديد أولي لمفهوم الاستدامة مع الاهتمام بالجيل الأول من المشاكل البيئية، ولاسيما الاهتمام بالبعد القطاعي، ففي هذا المؤتمر تم الربط بين البيئة والتنمية، ومدى استفادة الدول السائرة في طريق النمو ب، "مزايا خاصة"، علما أن المؤتمر أكد على المسؤولية غير مباشرة للدول المتقدمة، حيث تحولت الرابطة: البيئة / التنمية إلى رهان حقيقي، حيث يبقى التقدم مشروطا بصيانة البيئة العالمية.[2]

وبناء على فإن مؤتمر ستوكهولم يهدف إلى تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لتوجيه شعوب العالم إلى حماية البيئة البشرية وتنميتها، إلى جانب إيجاد وسائل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية.[3]

ومن هاته المبادئ التي جاء بها إعلان ستوكهولم:

- للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له العيش في كرامة ورفاهية وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- إصدار خطة للعمل الدولي تضمنت 109 توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للتعاون في اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة المشكلات البيئية.[4]
- المساهمة في تطوير وتدوين قانون دولي بيئي على المستوى الوطني والإقليمي، وتشجيع إبرام الاتفاقيات الدولية لقضايا البيئة خاصة في الأنهار والمحيطات، وحث المجتمع الدولي لإدخال قانون البيئة ضمن أنشطتها وتطوير القانون الدولي للبيئة بواسطة المنظمات الدولية المتخصصة والإقليمية.[5]

[1] شكراني الحسين، 2013، ص 150.
[2] شكراني الحسين، المرجع السابق، ص 150.
[3] سهير حاجم الهيتي، 2014، ص 452.
[4] مصطفى كراوة، 2020، ص 244.
[5] مصطفى كراوة، نفس المرجع، ص 244.

2.2 مؤتمر ريودي جانيرو لعام 1992:

نتيجة للتحالف الذي قام بين المهتمين بالبيئة والتنمية، اتخذت الجمعية العام لعام 1989 قرارها بعقد المؤتمر العالمي للبيئة سمي بـ "قمة الأرض" في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل ما بين 03-14 جوان 1992 تحت غطاء الأمم المتحدة، ويمكن القول إنإعلان ريو سجل البداية المؤسساتية والتقنية والطابع الدولي في مجال دراسة القضايا البيئية وإرساء الآليات اللازمة لحمايتها من جهة واستمرار التنمية بأسلوب يتلاءم مع هذه الحماية من جهة أخرى فلولا مؤتمري ستوكهولم وريو لما كتب النجاح للحوكمة البيئية.[1]

ومن أهم ما يلفت النظر في إعلان ريو هو المادة رقم 10 المتعلقة بالمعلومات والمشاركة وحق المرافقة أمام القضاء في المجال البيئي، الأمر الذي يدل على الحق في العيش في بيئة نظيفة، علما بأن اتفاقية "أرهيس" طورت هذا المفهوم.[2]

وهذا بالإضافة إلى أن مؤتمر ريو قد ركز على مواضيع حيوية كالاعتراف بالحق في التنمية وإدماج حماية البيئة في مسارات التنمية، والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة، وارتباط التنمية المستدامة باجتثاث الفقر، كما يبدو أن مؤتمر ريو قد تجاوز مفهوم "المسؤولية غير المباشرة" التي جاء بها مؤتمر ستوكهولم، فبعد بلورة أسس "السلطة العالمية" من أجل حماية البيئة فعموما توسع مفهوم التنمية المستدامة منذ مؤتمر ريو، حيث تحددت أبعاد هذا المفهوم بدقة وهي: النماء الاقتصادي، التطور الاجتماعي، حماية البيئة.[3]

ومن أهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر ريو لعام 1992، هو وضع اتفاقيتين، الأولى الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، و الثانية اتفاقية التنوع البيولوجي، وإحداث لجنة التنمية المستدامة "**CDD**" ووضع جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وهو عبارة عن نص ينظم تطبيق اتفاقيات ريو في إطار التنمية المستدامة، وهو عبارة عن خطة عمل تفصيلية ينبغي القيام بها على الصعيدين الدولي والوطني من طرف أجهزة الأمم المتحدة، ويتم في إطار جدول أعمال القرن 21 تطوير وبلورة مخطط استراتيجي إقليمي يعتمد على إدراج معايير مستدامة في السياسات البيئية.[4]

---

[1] وسيلة مرزوقي، السنة الجامعية 2021/2020، ص 16.

[2] شكراني الحسين، المرجع السابق، ص152.

[3] شكراني الحسين، 2011، ص 210.

[4] عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، 2016، ص 607.

فبهذا يعد مؤتمر ريو بمثابة البداية العملية في وضع أجهزة لحماية البيئة، فلقد ساهم هذا المؤتمر في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة عبر إعلان ريو الذي كان من المفترض أن يصدر باسم "ميثاق الأرض"، الذي يتكون من ديباجة و27مادة، وهو المستند الأساسي الذي لا يثير اختلافات كثيرة لأنه عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة التي تتناول السعي نحو السلوك الإنساني والحكومي من أجل الحفاظ على البيئة ومسؤولية الدولة في إقامة التوازن بين الاحتياجات البيئية والتنموية للأجيال في الحاضر والمستقبل.[1]

فقد استطاع مؤتمر ريو أن يوضح العلاقة الموجودة بين مختلف العوامل الاجتماعيةوالاقتصادية والبيئية وأنها مترابطة ببعضها البعض، فمؤتمر ريو أثر على جميع مؤتمرات الأمم المتحدة لاحقا، والتي بحثت في العلاقة بين الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى التنمية المستدامة بيئيا فقد استطاع المؤتمر إلى وضع جدول أعمال واسع ومخطط جديد للعمل الدولي بشأن قضايا البيئة والتنمية التي من شأنها أن تساعد في توجيه التعاون الدولي وسياسية التنمية في القرن 21.

3.2 مؤتمر جوهانسبورغ لعام 2002:

فبعد 10 سنوات من إعلان ريو لعام 1992، لم يأت إعلان جوهانسبورغ في سبتمبر 2002 بأي جديد يذكر، فمحتوى الإعلان جاء ضعيفا، إذ تفادى مناقشة قضايا مهمة كالمواد المعدلة عضويا وقد أشار إلى إنقاص السكان الذين لا يحصلون على الماء الصالح للشرب إلى النصف في حدود عام 2015، لكن هذا الالتزام نفسه تحدد في أهداف القرن الإنمائية، ولكن من إيجابيات إعلان جوهانسبورغ الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة، علما بأن التفاعل بين هذه القضايا يشكل ركائز للتنمية المستدامة.[2]

و مع هذا تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان جوهانسبورغ في قرارها المؤرخ في ديسمبر 2002، الذي نتج عنه 37 مبدأ يؤكد على تدعيم وتقوية أركان التنمية المستدامة. إلى جانب هذا أكدت خطة إعلان جوهانسبورغ على التزام المجتمع الدولي بإنجاز الأهداف المتفق عليها دوليا التي وردت في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية منذ 1992، كما أكد المؤتمر على تحقيق رفاه الأرض والشعوب وذلك

[1] فوزية زعموش، السنة الجامعية 2020/2019، ص 12.

[2] شكراني الحسين، المرجع السابق، ص 159.

من خلال تحويل السياسات والخطط إلى أعمال ملموسة، كما اعتبر المشاركون في هذا المؤتمر، على أن هذا الأخير يعتبر القمة الثانية للأرض بعد مؤتمر ريو عام 1992، ويلاحظ أن خطة العمل في مؤتمر جوهانسبورغ لم تتضمن إعادة تأكيد مبدأ المسؤولية المشتركة، إنما المتمايزة التي أصرت عليه الدول النامية.[1]

كما تبنى هذا المؤتمر أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض، وأقر على ضرورة إشراك المواطن لنشر الوعي البيئي خاصة في وضع القوانين، كما أكد المؤتمر على أن البيئة والتنمية والسلام غير مرتبطين بالصراعات السياسية والاقتصادية وأن البيئة يجب أن تحترم أثناء الحروب، وأن النزاعات البيئية يجب أن تحل بطرق سلمية.

4.2 مؤتمر ريو +20 لعام 2012:

عقد هذا المؤتمر جوان 2012 في ريو، و عرف باسم +20، الذي جاء لتقييم 40 سنة، وذلك من خلال قراءة الجهود الدولية في مجال البيئة والعوائق التي اعترضت هذا المسار انطلاقا من مؤتمر ستوكهولم كمحطة أساسية لهذه الجهود، فتمت في هذا المؤتمر مناقشة كيفية إعداد جدول أعمال عشرين سنة المقبلة، لكن المفاوضات فشلت في التوصل إلى إيجاد قواسم مشتركة من شأنها إنماء المؤتمر بالتزامات حقيقية لذا كانت النتيجة إقرار نص ضعيف ينقصه الكثير من الإجراءات و المواعيد، وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي طالب بضرورة تبني فكرة الاقتصاد الأخضر و الحوكمة الجيدة لكي يعيد المؤتمر الالتزام السياسي لخدمة قضايا التنمية المستدامة.[2]

و على الرغم من هذا فقد دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20 لعام 2012 المعنى بالعدالة و الحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية إلى تعزيز مؤسسات الحكم الدولية من أجل حماية البيئة العالمية، و أكدت هذه الوثيقة الختامية على دور القانون بوصفه أداة لا غنى عنها في مسار تحقيق التنمية المستدامة، كما اعتمد المؤتمر مجموعة من المبادئ التوجيهية للنهوض بالحوكمة البيئية والقانون لتحقيق

[1] وسيلة مرزوقي، المرجع السابق، ص 18-19-20.

[2] Mario BETTATI, Paris, 2012, p 17.

الاستدامة البيئية، وأن أي نتائج ذات صلة بالبيئة و التنمية المستدامة ستظل غير منفذة ما لم يتم التقيد بسيادة القانون وحكم وطني يتسمان بالعدل والفعالية والشفافية، كما دعى المؤتمر إلى إنشاء شبكة مؤسسية دولية تعنى بمواصلة تطوير وتنفيذ القانون البيئي على جميع الأصعدة وبالمزيد من التوسع في فقه القضاء البيئي.[1]

فمما نخلص إليه أنه رغم الانتقادات الموجهة للمؤتمرات الدولية التي انعقدت برعاية الأمم المتحدة والتي كانت تعنى بموضوع البيئة والتنمية المستدامة، إلا أنها شكلت تمهيدا لظهور القانون الدولي للبيئة، فالحاجة الماسة إلى وضع قانون دولي بيئي، جعل من المخاطر البيئية تفرض نفسها على الساحة الدولية، مما دعى ذلك المجتمع الدولي إلى ضرورة سن قانون دولي بيئي يهدف إلى حماية البيئة وذلك من خلال قواعده التي تضع الآليات والإجراءات المناسبة.

[1] تقرير الأمم المتحدة، العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، فبراير 2013، ص 10-11.

3.المحور الثاني: الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية البيئة

تطلق بعض المصادر والمراجع القانونية على الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية وصف **Hard Law**، وذلك لطبيعتها القانونية الملزمة للدول، وتشكل هذه الاتفاقيات الدولية المصدر الرئيسي الأول للقواعد القانونية للقانون الدولي للبيئة، فهناك الآن ما يزيد عن 250 عمل قانوني في مجال القانون الدولي للبيئة ما بين معاهدات و اتفاقيات وإعلانات وأحكام دولية، وهذا الكم الهائل من الاتفاقيات و المعاهدات راجع لعناصر البيئة المتعددة، منها البيئة البحرية و الجوية والبرية، ولهذا أبرمت اتفاقيات تتسم بالتخصص في معالجة عنصر من هذه العناصر المشكلة للبيئة.[1]

فإن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة أهمية بالغة ترتكز أساسا على ضرورة المحافظة على المجال البيئي وذلك بكل مكوناته وعناصره، إذ تهدف المبادئ المكرسة في الاتفاقيات الدولية إلى خلق توازن بين حتمية حماية البيئة من الأخطار التي تهددها، وتحديد المسؤولية القانونية للأشخاص، وبين حق الدول في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استغلال مواردها الطبيعية دون المساس بالبعد البيئي، فعندما تصادق الدولة على اتفاقية دولية في مجال البيئة، فإنها تلتزم بضمان توافق قانونها مع القانون الدولي.[2]

وبناء عليه فإن الهدف الأساسي للقانون الدولي للبيئة ومن خلال الاتفاقيات الدولية هو توفير الضمانات القانونية لحماية البيئة، وذلك من خلال إرساء قواعد قانونية دولية واضحة الجزاء وذلك عبر تحديد المسؤولية.[3]

ولهذا فقد تعددت الاتفاقيات الدولية التي تم إبرامها على المستوى الدولي بشأن معالجة قضية البيئة، فهناك من يقول حاليا أن هناك أزيد من 500 اتفاقية تمت أغلبها بعد سنة 1972، تتنوع ما بين

[1] داليا مجدي عبد الغني، ص 13.

[2] محمد زايد، 2020، ص 288.

[3] محمد زايد، المرجع نفسه، ص 292.

اتفاقيات دولية وإقليمية وثنائية وهذه الأخيرة عددها محدودا جدا، ولهذا سنحاول في هذا المحور التركيز على دراسة بعض من هذه الاتفاقيات.

1.3 الميثاق العالمي للطبيعة 1982:

لقد تم اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة بعد عشر سنوات من مؤتمر ستوكهولم 1972، فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الميثاق في 28 أكتوبر 1982، حيث أكد الميثاق على أن الجنس البشري جزء من الطبيعة وأن الحياة البشرية تعتمد أساسا على عدم تغير وظائف الأنساق الطبيعية التي تعد مصدرا للطاقة، وأن أي شكل من أشكال الحياة فريدة في ذاته، ويستحق الاحترام بغض النظر عن قيمته للإنسان، كما أن الإنسان يجب أن يسترشد بمدونة أخلاقية لقواعد العمل بغية الاعتراف بالكائنات الحية على هذا النحو، كما أن جذور الحضارة نفسها ممتدة في الطبيعة التي شكلت الثقافة البشرية وأثرت في جميع الإنجازات الفنية والعلمية، وأن العيش في تناسق مع الطبيعة يمنح الإنسان فرصا أفضل للتنمية والإبداع.[1]

وقد تضمن الميثاق 24 مبدأ، وأهم هذه المبادئ هو المحافظة على البيئة من التلوث بسبب الحرب والأعمال العدائية الأخرى، وأن هذه المبادئ سوف تلتزم بها جميع الأطراف على ظهر الأرض كما ينبغي المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة وينبغي تنفيذ التوصيات والنتائج الهامة التي صدرت عن مؤتمر ستوكهولم لعام 1972.

2.3 معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982:

لقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 10 ديسمبر 1982، وبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في 14 نوفمبر 1994، والتي تختصر باسم "**UNCL05**"، والتي تتضمن عنما يزيد عن 400 مادة و تسعة مرفقات، وهي تعد بمثابة دستور المحيطات، وهي اتفاقية دولية توفر الإطار القانوني المتكامل لآلية الانتفاع بمياه

[1] أنس عرعار، سعاد دوبة، يمينة نزار، 2020، ص 523.

البحار والمحيطات في العالم، وتضمن الحفاظ على الموارد البيئية والبحرية، كما تعالج الاتفاقية مسألة سيادة الدول على البحار و المحيطات وحق الانتفاع في المناطق البحرية.

فهذه الاتفاقية الدولية جاءت نتيجة جهد دولي غير مسبوق، فساهمت في تدوين وتطوير القانون الدولي، فهي نتجت عن المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار مابين 1973 و1982، ووضعت هيئات دولية من شأنها المحافظة على البيئة البحرية منها الوكالة الدولية لصيد الحيتان، والسلطة الدولية لقاع البحار "**ISA**".

3.3 اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985:

لقد اكتشف علماء الكيمياء في منتصف سبعينات أن بعض المواد الكيميائية تتفاعل مع غاز الأوزون مما يؤدي إلى تدمير طبقةالأوزون المرتكزة في طبقة الستراترسفير من الغلاف الجوي القريبة من الأرض، وهذه المواد هي الهالونات الكلورفلور كربون والميثال بروماید، ولقد تأكد العلماء من هذه الفرضية عام 1984 عندما اكتشف ثقب في الأوزون فوق القطب المتجمد الشمالي، ومن أبرز المخاطر الناتجة عن هذا الثقب بسبب اختراق الأشعة البنفسجية للغلاف الجوي هي ازدياد حالات سرطان الجلد والعمى وضعف الجهاز المناعي لدى الإنسان، إضافة إلى التأثير على التكوين النباتي وتدمير أجزاء كبيرة من البيئة البحرية.[1]

ولهذا فقد بدأ الجهد الدولي في هذا المجال عندما أعدت منظمة العالمية للأرصاد الجوية عام 1975 أول تقويم للوضع العالمي للأوزون، ثم تلاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1977، ثم تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (لجنة التنسيق حول الأوزون)، و في عام 1981 أسس برنامج الأمم المتحدة للبيئة فريق عمل وظيفته تطوير اتفاقية دولية حول طبقة الأوزون، و بالفعل قام تمت دعوة جميع دول العالم لحضور الاجتماع في فينا عام 1985 لإقرار الاتفاقية بشكلها النهائي وتم التوقيع عليها وسميت اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون، حيث تضمنت عدة أهداف في مجملها حماية طبقة الأوزون وقسمت أطرافها إلى قسمين، الدول النامية التي فرضت عليها التوقف عن استخدام المواد المستنزفة لطبقة الأوزون بحلول

[1] فهد علي موج، 2017، ص 15.

عام 2001، واتخاذ كافة الإجراءات لتعزيز الوعي البيئي أما الدول المتقدمة ففرضت عليها التوقف عن استخدام المواد المستنزفة لطبقة الأوزون بحلول عام 1998، و تقديم المساعدات المالية و الفنية للدول النامية وتسهيل نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا للدول النامية.[1]

4.3 الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية 1992:

تعتبر هذه الاتفاقية أكثر الاتفاقيات التي تم اعتمادها بعضوية شبه عالمية، حيث وقع عليها 197 طرف، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تثبيت غازات دفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر وتسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام.[2]

وتضمنت هذه الاتفاقية ديباجة و26 مادة، وقد ركزت على تحديد الالتزامات على التعاون الدولي واضعة في الاعتبار المسؤولية المشتركة للدول، والتعاون في مجالات نقل التكنولوجيات والممارسات التي تكبح الانبعاثات البشرية من غازات الدفيئة وكذلك مصارف وخزانات غازات الدفيئة غير البشرية المصدر، التعاون في إجراء البحوث العلمية، والتبادل الكامل والمفتوح والعاجل للمعلومات ذات الصلة بالنظام المناخي وتغيره.

وعلى الرغم من هذه الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في مجال حماية البيئة، إلا أنه لا توجد اتفاقية دولية تضع قواعد لحماية البيئة، فهي تعالج نوعا من أنواع التلوث البيئي، وهناك اتفاقيات لم تشتمل على التزامات محددة بقدر ما اشتملت على توصيات ومبادئ غير ملزمة، وعلى الرغم أن معظم الاتفاقيات الدولية تعد صكوكا قانونية، إلا أن آليات تسوية المنازعات الدولية المتصلة بأحكامها ما تزال ضعيفة تحتاج إلى التلاحم المستمر بين الأدوات القانونية على الصعيد الدولي بين الوكالات المعنية وعلى صعيد الدول على حد سواء.[3]

---

[1] فهد علي موج، نفس المرجع، ص 16.

[2] أنس عرعار، سعاد دوبة، يمينة نزار، المرجع السابق، ص 524.

[3] محمد إسماعيل أحمد دسوقي، 2002، ص 192.

4. خاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

- لقد ساهمت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي.
- تثمين الجهود الدولية رغم النقائص في مجال حماية البيئة.
- لابد من تفعيل ما جاء في المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة.
- لابد من رفع من مستوى التفاهم والتنسيق والالتزام الفعلي بين أفراد المجتمع الدولي بخصوص البيئة، وذلك من خلال إنشاء آليات دولية تعمل على تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية في كل ما يتعلق بالبيئة.
- لابد من العمل على جعل الاقتصاد صديق البيئة وذلك من خلال استخدام الطاقة النظيفة، والطاقات المتجددة وهذا ما يدخل في إطار الاقتصاد الأخضر.
- لابد على الدول المتقدمة تقديم التعاون والمساعدات خاصة المالية لما تسببه التغيرات المناخية من أضرار بيئية في الدول النامية.
- لابد على المجتمع الدولي العمل على إنشاء منظمة عالمية للبيئة، وإعطائها كل الوسائل من أجل حماية فعالة للبيئة.
- العمل على إنشاء أجهزة قضائية دولية مستقلة تنظر في القضايا البيئية.
- العمل على ترسيخ ثقافة البيئة في فكر شعوب العالم، لأن المحافظة على البيئة تبدأ بالأساس من المواطن لتصل للمجتمع الدولي، وهذا الترسيخ يكون بما يسمى بالتربية البيئية ويدخل في إطار المواطنة البيئية، لأن حماية البيئة لا تتطلب مؤتمرات واتفاقيات دولية فحسب، وإنما تغيير في الأفكار والسلوكيات بدرجة أولى.

5. قائمة المراجع:

بالغة العربية:

المؤلفات:

1- أحمد عبد الكريم سلامة، 1997، قانون حماية البيئة، جامعة الملك سعود، الرياض.

2- الجيلالي عبد السلام أرحومة، 2000، حماية البيئة بالقانون، دار الجماهيرية، مصراتة.

3- صباح العشاوي، 2010، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر.

4- سهير حاجم الهيتي، 2014، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

5- ليلى الحنابي، 2014، الجزاءات القانونية لتلوث البيئة، دون نشر، دون بلد نشر.

6- داليا مجدي عبد الغني، دون سنة نشر، القانون الدولي والبيئة، دون دار نشر، دون بلد نشر.

الأطروحات:

7- الحاجة وافي، 2019، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر.

8- فهد علي موج، 2017، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، دون بلد.

المقالات:

9- شكراني الحسين، 2013، من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو +20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العددان 63-64.

10- شكراني الحسين، 2011، المسؤولية المجتمعية للمقاولات، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، العددان 53-54.

11- محمد إسماعيل أحمد دسوقي، 2002، الإدارة الدولية لقضايا البيئة، مجلة السياسة الدولية، دون بلد، العدد 147.

12- عبد المؤمن مجدوب ولمين هماش، 2016، مكانة السياسات البيئية ضمن أجندة الأمم المتحدة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 15.

13- مصطفى كراوة، 2020، اهتمام الأمم المتحدة بالبيئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تامنغست، المجلد 09، العدد 02.

14- محمد زايد، 2020، دور الاتفاقيات الدولية في تحديد المسؤولية عن الأضرار البيئية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تامنغست، المجلد 09، العدد 02.

15- أنس عرعار، سعاد دوبة، يمينة نزار،2020،الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد 12.

المحاضرات:

16- وسيلة مرزوقي، 2021، محاضرات في مادة القانون الدولي للبيئة، كلية الحقوق، جامعة أم البواقي، الجزائر.

17- فوزية زعموش، 2020، محاضرات في مقياس القانون الدولي للبيئة، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.

التقارير:

18- تقرير الأمم المتحدة، 2013، العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة.

باللغة الأجنبية:

19- Mario BETTATI, 2012, le droit international de l'environnement, odile jacob, paris.